المقاييس والعلل النحوية والصرفية

وموقف علماء العربية منها

أ. عمر مفتاح سويعد *

توطئة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على خير العباد، وأفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى عترته الأفذاذ وأصحابه الأمجاد.

وبعد، فإن علم النحو الذي شاده الأقدمون صرح عظيم، ومعلم بارز من معالم لغتنا العربية، وهو نبتة طيبة مباركة تفتقت بذورها الأولى بدافع الحرص على كتاب الله، ثم استوت على سوقها حتى غدت دوحة وارفة الظلال تفيَّأ ظلالها العرب والعجم، وهو من أسمى العلوم قدراً، وأنفعها أثراً، به يتثقَّف أود اللسان، ويسْلس عنان البيان، وقيمة المرء فيما تحت طيٍّ لسانه لا طيلسانه، وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف. وطريقه القياس؛ لذلك عرَّفوا النحو بأنه: « علم بمقاييسَ مستنبطة من تتبُّع واستقراء كلام العرب »(1).

ولعل الكسائي كان دقيقاً في قوله: « إنما النحو قياس يتبع »(2). فالنحو كله

---

* جامعة المرقب، كلية التربية.

(1)- في أدلة النحو ص: 177.

(2)- مطلع قصيدة له ذكرها القفطي في ترجمته في انباه الرواة 267/2، وانظرها في تاريخ بغداد.

قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره(3) لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني(4).

وأهل القياس هم أصحاب مذهب: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) وإليهم يرجع الفضل في حياة اللغة وبقائها حتى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وغرضي من هذا البحث المتواضع في صفحاته أن أقف ما أمكنني الوقوف عليه لإلقاء الضوء على موقف علماء العربية من الأقيسة والعلل النحوية، وسوف أتناول –على وجه الترتيب– مفهوم القياس، وأركانه، ونشأته، وموقف العلماء منه، ثم العلة مفهومها وشروطها، ومكانتها من أصول النحو، وموقف العلماء منها.

ومن الله أستمد العون والسداد.

القياس

القياس لغةً: بمعنى التقدير «فقاس الشيء يقيسه قيْساً وقياساً إذا قدَّره على مثاله»(5).

واصطلاحاً: «هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحِّة الأوَّل صحَّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول»(6)، أو هو «حملُ فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»(7)، أو هو «حَمْلُ مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يَجِدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفتْ أو سُمِعَتْ»(8).

قال ابن الأنباري في جدله: «القياس هو حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان

3- وإن كان قد نسب لابن مضاء القرطبي انكاره الياس في كتابه: الرد على النحاة.

4- ينظر لمع الأدلة ص: 44.

5- اللسان (قيس) 200/3.

6- كتاب الحدود في النحو: 38.

7- لمع الأدلة في أصول النحو: 93.

8- في النحو العربي نقد وتوجيه: 20.

في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول »(9).

أركان القياس

للقياس أربعة أركان هي: أصلٌ، وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعلَّة جامعة، وحكم. ويوضِّح ابن الأنباري ذلك فيقول: « وذلك مثل أن تُركِّب قياساً في الدِّلالة على رفع ما لم يسَمَّ فاعله فتقول: اسم أُسْنِد الفعل إليه، مُقدَّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع ما لم يُسمَّ فاعله، والعلَّة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو »(10).

أوَّلاً: المقيس عليه

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يُحتجُّ بكلامهم سواء أكان النقل سماعاً أم رواية مشافهة أم تدويناً(11)؛ لينبني عليها حكم المقيس.

وللمقيس عليه أحكام لابدَّ أن تتوافر فيه ليصحَّ القياس عليه دون أن نتكلَّف استنتاجاً ونتمحَّل استنباطاً ويسلم من شبهة واعتراض، وألاَّ نغلو فيه ونبعد فتتحوَّل مسائله إلى ضرب من اللهو والعبث ممَّا لا طائل من ورائه.

فأحكام المقيس عليه هي:

1. أنْ يطَّرد في الاستعمال والقياس جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو: قام زيدٌ، وضَربتُ عمراً ومررتُ بسعيدٍ(12).

ونحو: النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك ممَّا هو فاشٍ في الاستعمال قويٌ في القياس(13).

9- الإغراب في جدل الإعراب: 45.

10- لمع الأدلة: 93 والاقتراح: 96.

11- ينظر أصول التفكير النحوي: 95.

12- ينظر: الخصائص 97/1.

13- م. ن: 126/1.

2. ألاَّ يكون شاذّاً في الاستعمال ضعيفاً في القياس كحذف نون التوكيد، وذلك نحو(14):

اضرب عنكَ الهموم طارقها   ضَرْبكَ بالسيف قونس الفرس

قالوا: أراد (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق وهذا ممَّا يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار(15).

3. ألاَّ يكون شاذّاً في الاستعمال مطَّرداً في القياس، فإن كان كذلك «فاستعْملْ من هذا ما استعملتْ العرب وأجِزْ منه ما أجازوا»(16)، وإلاَّ «تحاميتَ ما تحامتِ العرب من ذلك وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله»(17). فليس لك أن تستعمل (أنْ) بعد (كاد)، نحو: (كاد زيد أنْ يقوم). فهذا قليل شاذٌّ في الاستعمال وليس مطَّرداً في القياس، ذلك لأنَّ (كاد) الأجود فيها استعمالها بدون (أنْ) بعدها إلاَّ أن يضطرَّ شاعرٌ(18)، قال الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾ [النور: 40]، وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ﴾ [النور: 43]، وقوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة: 117].

ومنه قول العرب كاد النعام يطير، وكاد العروس يكون أميراً، وكاد المنتعل يكون راكباً(19) إلاَّ أن الشاعر لمَّا اضطرَّ أدخل (أنْ) كما في قول رؤبة(20):

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

4. ألاَّ يكون مطَّرداً في الاستعمال شاذّاً في القياس، فإذا كان كذلك فلابدَّ من إتباع

14- البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه: 155 والنوادر في اللغة: 13 وشرح المفصَّل 107/6 واللسان (قنس) 183/6 وخزانة الأدب 478/11 وشرح شواهد المغني 379/3، 349/7، 359.

15- ينظر: الخصائص 126/1 والاقتراح: 97.

16- الكتاب 414/1.

17- الخصائص 99/1.

18- ينظر: الكامل 157/1.

19- مجمع الأمثال 50/3، 58 والكامل 157/1.

20- في ديوانه: 172 والكامل 157/1.

السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذُ أصلاً يُقاس علي غيره نحو قولهم: استحوذ، وأغيلتِ المرأة، واستنوق الجمل واستتيستِ الشاة(21).

5. ألاَّ يكون شاذّاً أو ضعيفاً في الاستعمال والقياس جميعاً، فلا يسوِّغ القياس عليه ولا يُرَدُّ غيره إليه(22) كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يردَّ؛ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسَّماع فلم يبقَ له عصمة تضيفه، ولا مَسْكة تجمع شعاعه(23)، ومثله بيت الشماخ(24):

له زجلٌ كأنَّه صوت حادٍ   إذا طلب الوسيقة أو زميرُ

قال ابن جنِّي: «فقوله: كأنه، بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدِّ الوصل ولا على حدِّ الوقف»(25).

6. ليست الكثرة شرطاً في المقيس عليه، فقد يُقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه فلا يُقاس عليه نحو قولهم في شنوءة: شَنَئِيٌّ، فلكَ أن تقول قياساً على شنئي في قتوبة وركوبة: قَتَبِيٌّ، ورَكَبِيٌّ وفي حلوبة: حَلَبِيٌّ(26)، وأمَّا ما هو أكثر من باب شنئي، فلا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفي وفي قريش: قُرَشِي، وفي سُلَيْم: سُلَمي، فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد سَعْدِي، ولا في كريم كَرْمِي(27).

7. إذا كان المقيس عليه من الضرائر فـ «ليس شيء يضطرُّون إليه إلاَّ وهم يُحاولون به وجهاً»(28)، وقد سأل ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي عن هذا فقال: «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما

21- ينظر: الخصائص 98/1.

22- ينظر م. ن: 99/1.

23- م. ن: 97/1.

24- في ديوانه: 155 والكتاب 30/1 والخصائص 371/1 وشرح أبيات سيبويه 377/1 واللسان 477/15.

25- الخصائص 127/1.

26- ينظر م. ن: 115/1.

27- ينظر م. ن: 116/1 والاقتراح: 100

28- الكتاب 32/1.

أجازته الضرورة لهم أجازته لنا »(29).

8. قد يتعدَّد المقيس عليه مع وحدة الحكم، ومن أمثلة ذلك (أي) الاستفهامية والشَّرطية فإنها أُعربت حملاً على نظيرتها (بعض)، وعلى نقيضها (كل)(30)؛ « لأنهم يحملون الشَيء على ضدِّه كما يحملونه على نظيره »(31).

ثانياً: المقيس

المقيس: هو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حُكماً « ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ: قام زيد، أجَزْتَ: ظَرُفَ خالد، وحَمُق بِشْرٌ، وكان ما قِسته عربيّاً كالذي قِسته عليه؛ لأنَّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضاً فجعلته أصلاً وقِستَ عليه ما لم تسمع فهذا أثبت وأقيس »(32)؛ لأن « إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال »(33) إلاَّ أنَّ الأمر جرى على غير ما أُريدَ به فأطلق بعض النحاة من غير ضابط: « أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »(34) وأجاز ثان: « أن تبْني على ما بَنَتِ العرب وعلى أي مثال »(35)، وتساهل ثالث فعدَّ: « كلَّ ما كانً لغة لقبيلة قِيس عليه »(36)، وكان الخليل قد نبَّه على هذا فقال: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ »(37).

ثالثاً: الجامع (وجه الشَّبه)

إنَّ الصلة بين طرفي القياس (المقيس عليه والمقيس) لا تتحقق إلاَّ بجملة صفات مشتركة يُطْلَق عليها الجامع، وربما سُمِّيت العلة أوالعلة الجامعة(38) التي هي

29- الخصائص 323/1، 324.

30- ينظر الاقتراح: 107.

31- الإنصاف في مسائل الخلاف 186/1.

32- المنصف في شرح التصريف 180/1.

33- لمع الأدلة في أصول النحو: 98.

34- الخصائص 114/1، 357، 360، 369، والاقتراح: 108.

35- المنصف في شرح التصريف 180/1.

36- المزهر في علوم اللغة 258/1 نقلاً عن شرح التسهيل.

37- المنصف في شرح التصريف 180/1.

38- ينظر لمع الأدلة: 93 والاقتراح: 96.

أحد أركان القياس. والجامع أحد ثلاثة:

1. **العلة**: ويسميها الرُّماني العلة القياسية «وهي التي يطَّرد الحكم بها في النظائر نحو علَّة الرَّفع في الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه على جهة الفضلة في الكلام وعلَّة الجرِّ على جهة الإضافة»(39)، وشرطها: «أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه»(40).
2. **الشَّبه**: وهو وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه والمقيس غيرالعلة التي طُبِّق عليها الحكم في الأصل(41).

وقد أوضح العلماء الفرق بين العلة والشَّبه في أنه إن كان الشبه ناتجاً عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة، وإن لم يكن كذلك كان شبهاً(42)، ومثاله: «أن يدلَّ على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصَّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصَّص بعد شياعه فكان معرباً كالاسم»(43) أي أنَّ إعراب المضارع -في رأي البصريين- هو لمشابهته الاسم لفظاً ومعنًى واستعمالاً والاسم عند تجرُّده من أداة التعريف يفيد الشُّيوع، وعند دخولها عليه يتخصَّص، كذلك الفعل المضارع عند تجرُّده عن حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال، وعند دخول أحد حرفي الاستقبال يتخصص.

3. **الطَّرْد**: وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلة(44)، فالدليل على صحة العلة اطِّرادها وسلامتها من النقض. فالطَّرد نوع من القياس، فوجب أن يكون حجَّة كما لو كان فيه مناسبة أو شَبَهٍ.

رابعاً: الحكم

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمَّن إعطاءه حكمه، لذا فإن الحكم -عند

39- الحدود في النحو: 50.

40- الاقتراح: 124.

41- ينظر لمع الأدلة: 107.

42- ينظر أصول التفكير النحوي: 113، 114.

43- لمع الأدلة: 107، 108.

44- ينظر م. ن: 110.

النحاة- ينقسم إلى ستة أقسام هي(45):

1. الواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز.
2. الممنوع: كأضداد ما ذُكِرَ في الواجب.
3. الحَسَن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.
4. القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط المضارِع.
5. خلاف الأولى: كتقديم الفاعل نحو: غلامه ضربَ زيداً. وهذا ممنوع عند البصريين.
6. جائز على السَّواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

نشأة القياس

بدأ القياس ونشأ مع النحو ونما معه منتقلاً إليه من علوم الشريعة، ويقترنُ ذكر القياس النَّحوي في نشأته الأولى بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي مدَّ القياس وبعجه(46) وتعمَّقت على يده الأنظار النحوية «فلم تَعُد مجرَّد استقراء هدفه ضبط القراءة على أساس الحفظ والتَّواتر، وإنما غدتْ نوعاً من الإحصاء العلمي يسبق وضع القوانين والقواعد والأقيسة التي يجب أن يُقاس عليها ما يمكن أن يكون من ظواهر مماثلة للظاهرة المرصودة»(47).

ويتطور القياس كأداة لبناء النحو وأصلٍ من أُصوله عند الخليل حتى يبلغ ذروته عند الفارسي، ولا يكفي الأنباري هذا، ولا يرتضي أن يكون القياس دليلاً من أدلة النحو وطريقاً من طرقه فحسب، بل يبعِد فيقول: «النَّحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»(48)، فكيف يسلم له هذا وهو القائل في تعريف النَّحو إنه: «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؟»(49)، وكيف يكون الأمر استقراءً ويُحاط

45- ينظر الاقتراح: 39.

46- البعجُ: هو الشَّقُّ، ويُقصد به هنا الاتساع، ويُقال الوادي ينبعج، أي يتَّسع. العين (بعج)237/1.

47- تجديد النحو العربي: 123.

48- لمع الأدلَّة: 95.

49- م. ن: 95.

بهذا الكلام كله عن القياس، ولِمَ لا يكون الأمر كله استقراء؟(50).

إذن لقد بدأ القياس واستقام -مُصطلحاً ومنهجاً- عند الحضرمي (ت 117 هـ) في مواقفه وتوجيهاته(51)، ورأى فيه من دقَّة نظره، وفقهه لأسرار العربية طريقة يُقرِن فيها الأشباه والنظائر، ويستنبط منها الأوصاف المشتركة التي تلتقي فيها فيستخلص منها القواعد والأحكام، وقد وُفِّق في ذلك إلى مدًى بعيد؛ لأنه يحتكم إلى ظواهر اللغة، ويعتمد على المنقول.

إنَّ تعمُّق الأصول التي تطَّرد وتنقاس على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يمثِّل انعطافاً كبيراً في الدَّرس النَّحوي، فقد اعتمد عليها هو ومن جاء بعده من النحاة، واتَّخذوها معياراً نقديّاً للنُّصوص التي لابدَّ من ملاحظتها بدقَّة لتكون متَّسقةً والبناءَ النَّحوي، ولن يتأتَّى هذا إلاَّ باتِّخاذها مثالاً يُحتذى عند تركيب الكلام وبناء الأساليب(52).

ولولا القياس -وأعني به القاعدة النَّحوية- لاضطربت اللغة واختلفت التراكيب، وأدَّى الأمر إلى فوضى، وكان الهدف الرئيس هو تفادي اللحن وإبعاده عن القرآن الكريم وعن ألسنة الناس. ومهما يكن من أمر فإن القياس ومسائله وأحكامه وحدوده وأقسامه وكل ما يتعلَّق به لم يُنْظَم نظريّاً إلاَّ على يد أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) الذي اهتدى بما أورده ابن السَّراج في أصول النحو(53) إلى ما صرَّح به فيما يُعرف بالمسائل العسكريات(54)، فمضى أبو عليٍّ يوسِّع ذلك تفصيلاً وتبويباً وشرحاً، مستشهداً لذلك بالقراءات والشِّعر ومورداً أقوال النحاة الذين سبقوه، مُؤصِّلاً ما كان مقتصراً على إيراد النصوص(55) مُقرِّراً نظريَّةً تقديم السَّماع على القياس، ومُؤَصِّلاً القياس على الكثير الشائع قال: «فلا ينبغي أن يُسام تَرْكُ القياس على الأكثر في

---

(50) ينظر مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: 80.

(51) سأله يونس بن حبيب يوماً: هل يقول أحد الصَّويق؟ يعني السَّويق. قال: نعم، عمرو بن تميم يقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطَّرد وينقاس. طبقات الشعراء 48/1.

(52) ينظر القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: 135.

(53) ينظر الأصول 351/3.

(54) ينظر باب معرفة ما كان شاذّاً في كلامهم: 103.

(55) ينظر مقدمة المسائل العسكريَّات: 53.

الاستعمال »(56).

ثمَّ أَوْكَل تفصيل المسائل التي تتعلَّق بالقياس إلى تلميذه النَّابه أبي الفتح بن جنِّي (ت 392 هـ) الذي سار على خُطَى أستاذه، ونقل عنه في الخصائص ما بلغ به المدى في أصول النحو؛ لأنَّه أوَّل من ألَّف فيه بهذه السَّعة، وقد مهَّد الطريق في خصائصه للأنباري (ت 577هـ) الذي اقتفى أثر خُطاه واستكمل مباحث أصول النحو في كتابيه: الإغراب في جدل الإعراب، ولُمع الأدلة في أصول النحو، وأقام أدلَّة صناعة النحو عنده على ثلاثة أركان هي: النقل والقياس واستصحاب الحال(57).

فالأنباري مُغال جدّاً وليس صحيحاً ما نُسِبَ إلى ابن مضاء من مطالبته بإلغاء القياس(58)؛ لأنه لم يقُل ذلك صراحةً، ولم يثبت إنكار القياس في النحو لاعن ابن مضاء ولا عن غيره، فوجب أن يكون في النحو قياسٌ لا أن يكون النحو كله قياساً، قال الكسائي(59):

إنَّما النَّحو قياس يُتَّبع — وبه في كلِّ أمر يُنتفع

موقف العلماء من القياس

يرى المبرِّد أن: « القياس المطَّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة »(60)، وهذا هو الصواب؛ لأن ما يُراد بالقياس المطَّرد هو عموم القاعدة الضَّابطة في أيَّة مسألة من مسائل النحو، ويجدر بي أن أعتمد هذا النوع من القياس وأطرح غيره، لِما فيه من قُرب من اللغة وطبيعتها وكثرة دورانه في أُمَّهات كتب النحو، وكذلك اعتمادها له في حلِّ المسائل النَّحوية.

فموقف المبرِّد يكمن في ردِّ الرِّوايات التي تتعارض مع قياسه الذي له سطوته وسلطانه في تقرير الأحكام. وممَّا اعتمد فيه المبرِّد على القياس وخالف فيه الرِّواية ما جاء جمعاً على وزن (فَعَلَة) معتل اللام مثل: أَمَة التي يرى المبرِّد أنها تُجمع على

56- الحجَّة للقراء السَّبعة 99/1.

57- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو: 81.

58- ينظر مقدِّمة كتاب الرَّد على النحاة: 38.

59- مجالس ثعلب 745/2 وانباه الرواة 267/2.

60- الكامل 50/1.

(إمْوان) قياساً بـ (أخ) فإنه يُجمع على (إخوان) وعلى هذا القياس يُبطِل المبرِّد رأي من يرى أن جمعها على (أُمْوان) فيقول: «ومن أنشد: أُمْوان فقد غلط؛ لأنه يُحتَجُّ بقولهم: حَمَلٌ وحُمْلان، وفَلَقٌ وفُلْقَان، وهذا إنَّما يُحمَل على ما كان معتلاً مثله نحو: أخ وأخوان، وقد رَوَى أبو زيد: أُخْوان، فإلى هذا ذهبوا والقياس المطَّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»(61).

ولعلَّ ممَّا اختار فيه المبرِّد القياس المُطَّرد على غيره ما جاء في بيت الهُذلول بن كعب العنبري(62):

تقول وصكَّتْ وجهها بيمينها   أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ

قال المبرِّد: «لو أراد الشاعر: الذي يتقاعس بالرحى لم يجز؛ لأن قوله: بالرحى من صلة (الذي)، والصلة تمام الموصول، فلو قدَّمها قبله لكان لحناً فاحشاً، وكان كمن جعل آخر الاسم قبل أوله، ولكنه جعل المتقاعس اسماً على وجهه، وجعل قوله: بالرحى تبييناً بمنزلة (لك) التي تقع بعد: سَقْياً، وبمنزلة (بك) التي تقع بعد قولك: مرحباً، فإن قدَّمتها فذلك جيِّدٌ بالغ تقول: بك مرحباً وأهلاً، وتقول: لك حمداً ولزيدٍ سَقْياً»(63)، وحول هذه المسألة يُبدي المبرِّد رأيه وحُكمه بقوله: «وهو الذي أختار، على أنَّ الألف واللام للتعريف لا على معنى (الذي)، ألا ترى أنَّك تقول: نِعم القائمُ زيدٌ، ولا يجوز: نعم الذي قام زيد وإنما هو بمنزلة قولك: نِعم الرجلُ زيدٌ، وهذا كلُّه مطَّرد في القياس»(64).

فالمبرِّد يرى أن السَّماع الصَّحيح والقياس المطَّرد لا تعترض عليه الرواية الشَّاذة، وقد استشهد على ذلك ببيت جرير من خلال رواية أهل الكوفة له(65):

أتمضون الدِّيار ولم تعوجوا   كلامُكُمُ عليَّ إذاً حرامُ

61- الكامل: 1/49، 50.

62- ينظر م. ن: 1/34 والعقد الفريد 1/104 والخصائص 1/245.

63- الكامل 1/34.

64- م. ن: 1/34.

65- في شرح ديوانه: 613 وورد صدره في الكامل 1/33 بهذه الرواية:

«تمرُّون الديار ولم تعوجوا»

ومنهم من يرويه: تمرُّون الدِّيار، فالسَّماع الصحيح والقياس المطَّرد الذي يراه المبرِّد هو أنَّ: تمرون الديار، بمعنى: تمرون بالديار، وذلك لأن الفعل (مرَّ) يتعدَّى بحرف الجر ولا يتعدَّى بنفسه؛ لذا يقول المبرِّد: «ولا يجوز: مررتُ زيداً، وأنت تريد: مررتُ بزيدٍ؛ لأنه لا يتعدَّى إلاَّ بحرف الجر، وذلك أنَّ فعل الفاعل في نفسه، وليس فيه دليل على المفعول نفسه، وليس هذا بمنزلة ما يتعدَّى إلى مفعولين فيتعدّى إلى أحدهما بحرف الجر، وإلى الآخر بنفسه؛ لأن قولك: اخترتُ الرجالَ زيداً، قد عُلِمَ بذكركَ زيداً أن حرف الجر محذوف من الأول، فأمَّا قول جرير وإنشاد أهل الكوفة له: أتمضون الديار، فليسا بشيء لِما ذكرتُ لك، والسماع الصحيح والقياس المطَّرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة»(66).

وممَّا يدل على أن رواية البيت مُغيَّرة ما أخبر به أبوالعباس المبرِّد في قوله: «قرأتُ على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير: مررتم بالديار ولم تعوجوا»(67).

وفي بيت العجَّاج(68):

ناجٍ طواه الأيْنُ ممَّا وَجَفَا   طيَّ اللَّيالي زُلَفاً فزُلَفا

قال المبرِّد: «إنَّ نصْبَ (طيَّ الليالي) ليس بالفعل وإنَّما بالمصدر المحذوف تقديره: طواه الأين طيّاً مثل طيِّ الليالي، وذلك قياساً بقولك: زيد يشرب شُرْبَ الإبل، إنَّما التَّقدير: يشربُ شرباً مثل شُرْبِ الإبل، فـ(مثل) نعتٌ، ولكن إذا حذفتَ المضاف استغنى بأنَّ الظاهر يُبيِّنه، وقام ما أُضِيفَ إليه مقامه في الإعراب، ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَسْئَلِ ﴾ [يوسف: 82]، نُصِبَ لأنه كان: واسأل أهل القرية كما تقول: بنو فلان يطؤُهم الطريق، تريد أهل الطريق، فحذفتَ (أهل) ورفعتَ (الطريق)؛ لأنه في موضع مرفوع، فعلى هذا فقسْ إنْ شاء الله»(69).

وأمَّا ما يخصُّ الإدغام وعدمه عند قبائل العرب فيتمثَّل في قول المبرِّد: «مذهب تميم وقيس وأسد وجماعة من العرب يقولون: رُدَّ، يُدغمون ويُحرِّكون الدَّال الثانية

66- الكامل 32/1، 33.

67- م. ن: 33/1.

68- في ديوانه: 373، 374 والكتاب 359/1 والكامل 124/1 واللسان (زلف) 138/9.

69- الكامل 124/1، 125.

لالتقاء الساكنين، ومنهم من يقول: رُدُّ فيتبعون الضمَّة الضَّمة، ومنهم من يقول: رُدِّ فيكسر؛ لأنَّ حقَّ التقاء الساكنين الكسر، وأمَّا مذهب أهل الحجاز فيُجرونه على القياس الأصلي فيقولون: اغضضْ، وافررْ، وارْددْ لمَّا سكن الثاني ظهر التضعيف وقول التميميين قياس مُطَّردٌ بَيِّنٌ»(70).

وفيما يتعلَّقُ بالممنوع من الصَّرف من أسماء المؤنَّث وما سُمِّيَ بها فقد شرحه المبرِّد في باب خاص شرحاً وافياً وأسهب فيه القول، وأنَّ ما لم يذكره منه فهو على مجراه ومنهاجه(71)، والمبرِّد في كلامه هذا يشير إلى القياس إشارةً واضحة بقوله: «فهذه جملة هذا الباب، فأمَّا قياسه وشرحه فقد أتينا عليه في الكتاب المقتضب»(72).

وممَّا يُخالِف فيه سيبويه والجمهور -بقياسه على النادر والقليل- أنه يقيس جميع أسماء المصادر وأسماء الأجناس، وجموع الكثرة حين تختلف أنواعها على ما هو مسموع منها؛ وذلك أنه لا خلاف في أنَّ جموع الكثرة لا تُجمَع قياساً، ولا أسماء الأجناس ولا أسماء المصادر إذا لم تختلف أنواعها، وأمَّا إذا اختلفتْ فسيبويه لا يقيس جمعها على ما سُمِع منه، ولكنَّ المبرِّد -ويتبعه قسم من النحاة منهم الرمَّاني- يجعل ذلك مقيساً(73).

العلَّة والتعليل وموقف العلماء منهما

يجدر بي قبل البدء في الحديث عن موقف المبرِّد من التعليل أن أوضِّح نقطتين مهمَّتين لا يجوز لي أن أعْبُر البحث دون جلائهما:

الأولى: مكانة العلة من أصول النحو.

الثانية: لمحة موجزة عن العلة والتعليل.

وتكمن أهمية النقطة الأولى في أنَّني أودُّ أن أثبت من خلالها أن العلة ليست من أصول النحو ولذلك فهي تمنحني المسموع لأنَّني أخصُّها بهذا الفصل المستقل. أما أهميَّة النقطة الثانية فتكمن في أنها تضع الموضوع في إطاره التاريخي إذ لا يصح أن

70- الكامل: 267/1.

71- ينظر م. ن: 49/3.

72- م. ن: 50/3.

73- ينظر: الكتاب 619/3 وهمع الهوامع 373/3 والرُّماني النحوي: 292، 293، 302، 303.

أعبر البحث دون تقديم فكرة مجملة عنها.

مكانة العلة من أصول النحو

درج العلماء والدَّارسون على إلحاق العلة بأصول النحو والحديث عنهما من خلال الحديث عن تلك الأصول وهم في ذلك فئتين:
الأولى: تعتبرها أصلاً في حدِّ ذاتها فتضيفها إلى بقية الأصول وهؤلاء قلة نادرة(74).
الثانية: تعتبرها جزءاً من أصل على أساس أنها ركن من أركان القياس. وأركان القياس كما علمنا سلفاً أربعة: أصلٌ وفرعٌ وعلةٌ وحكمٌ. وهؤلاء هم الكثرة الكاثرة(75).

والفرق بين الفئتين أن الأولى تُلْحِق العلة بالأصول مباشرة، أما الثانية فتلحقها بها عن طريق القياس الذي هو أحد الأصول.

ومهما يكن من شيء فالفئتان تتفقان في النِّهاية على إلحاق العلة بالأصول، ولقد أصبح هذا الإلحاق من المُسَلَّمات التي لا تحتاج إلى مناقشة، فلم يخالف في ذلك أحد ولا اعترض عليه معترض، إلاَّ أنَّ الدكتورة خديجة الحديثي، وهي من القلائل الذين تطرَّقوا إلى هذا الموضوع -مكانة العلة من الأصول- ترى أن تكون العلة أصلاً من أصول النحو مخالِفة في ذلك الفئة الأولى فيما ذهبت إليه، ولكنها لم تستطع أن تخرج عمَّا تصورته الفئة الثانية بهذا الشأن(76).

ولعل السَّبب في تمسُّك العلماء والدارسين بهذا الموقف وإصرارهم عليه وذهولهم عن غيره راجع إلى أنهم في حديثهم عن العلة لم يذهبوا بتفكيرهم إلى أبعد

74- عدَّت خديجة الحديثي من هؤلاء ابن السراج (ينظر الشاهد وأصول النحو: 128) هذا من القدماء، أما المحدثون فنستطيع أن نعدَّ منهم الدكتور محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي) فقد عدَّ من أصول النحو القياس والتعليل والتأويل والعامل.

75- نستطيع أن نعدَّ من هؤلاء ابن الأنباري في (لمع الأدلة) والسيوطي في (الاقتراح) ومن المحدثين الأفغاني (في أصول النحو) وخديجة الحديثي في (الشاهد وأصول النحو). هذا بالإضافة إلى ما يكتب في أصول الفقه عامة، فالعلة تلحق في تلك الكتب بالقياس.

76- قالت: أمَّا العلة التي اعتبرها ابن السراج أصلاً من أصول النحو ودليلاً من أدلته فليس عدُّه إياها من أدلة النحو صحيحاً فليست العلة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النحو وإنما هي إحدى أركان الأصول وهو القياس، وسنتحدث عنها أثناء حديثنا عن القياس وأركانه. ينظر الشاهد وأصول النحو: 128.

من العلة القياسية.

والحقيقة التي لاجدال فيها هي أن للقضيَّة وجهاً غير هذا، ذلك أن العلة لا تنحصر في القياس فقد بيَّن الزجاجي(77) أن العلة القياسية هي أحد أنواع العلة لا النوع الوحيد الفريد فيها حيث قال في هذا الشأن: «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسيَّة وعلل جدليَّة نظرية»(78).

ويتضح من ذلك أن العلة قد تلحق بالقياسِ في أحد وجوهها وإن كانت في عمومها منفصلة عنه ضعيفة الصلة به. فإذا أخذتُ في الاعتبار تقسيمات ابن مضاء القرطبي(79) إلى علل أُوَل وثوانٍ وثوالثٍ(80) ووصول الدينوري(81) بها فيما نقله

77- الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. لزم الزجاج البصري وقرأ النحو عليه، ومن هنا لزمه هذا اللقب. له من الكتب: مجالس العلماء والإيضاح في علل النحو وكتاب الجمل. توفي سنة 337 هـ وقيل سنة 430 هـ. ينظر إنباه الرواة 160/2 وشذرات الذهب 357/2.

78- الإيضاح في علل النحو: 64. وقد عرَّف هذه العلل بقوله: فأما التعليمية فهي التي يتوصَّل بها إلى تعلم كلام العرب، فمن هذا النوع من العلل قولنا: قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب. أما العلة القياسية فأن يقال: لمن قال: نصبت زيداً بإنَّ في قوله: إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك. أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهملة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله؟ إلخ، فكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر. ينظر الإيضاح في علل النحو: 64، 65.

79- هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي أخذ عن ابن الرماك، وكان حجَّة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، وُلِدَ بقرطبة سنة 513 هـ وتوفي بإشبيلية سنة 592هـ. ينظر بغية الوعاة 323/1.

80- عرَّف ابن مضاء هذه العلل بقوله: إن العلل الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمَّة حكيمة. وقال: وممَّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد. لِمَ رُفِع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فهذه علة أولى، فيقول: ولم رفع الفاعل؟

=

السيوطي في الاقتراح إلى أربعة وعشرين ضرباً(82) علمتُ كم يكون من المجحف تغلُّب العلة القياسية على جميع هذه الأنواع والتقسيمات، وبانت لي سلامة منهجنا في معالجة العلة موضوعاً منفصلاً مستقلاً.

العلة والتعليل

بدأ الاهتمام بالعلة والتعليل مع ظهور البواكير الأولى للحركة النَّحوية واللغوية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري. فقد كان من الطبعي وقد شغل القوم بملاحظة التراكيب اللغوية ومراقبة الظواهر الإعرابية أن ينشأ لديهم ميل لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد معظمه على البديهة وقوة الملاحظة.

وقد اقترن الحديث عن العلة والتعليل بأوائل النحاة، فقد كان عبد الله بن إسحاق الحضرمي أول من علَّل النحو(83) وكان الخليل بن أحمد الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله(84).

وقد عُرِفَ الخليل بالبحث في العلة وإدامة النظر فيها، ونقل سيبويه في الكتاب شيئاً من تعليلاته. قال الزجاجي: « ذكر بعض الشيوخ أن الخليل بن أحمد -رحمه الله- سئل عن العلل التي يعلِّل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعْتَها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في

=

فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول لم تقنعه، وقال: فَلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول ... فلا يزيد ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله. إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم. ينظر كتاب الرَّد على النحاة: 130، 131.

81- هو أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الحلبي صاحب كتاب ثمار الصناعة.

82- هي التالية: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض وعلة نظير، وعلة نقيض وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار وعلة تضاد، وعلة أولى. ينظر الاقتراح: 56 وما بعدها.

83- ينظر نزهة الألباء: 18.

84- م. ن: 45، 46.

عقولها علله وإن لم يُنقَل ذلك عنها، وعلَّلْتُ أنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه، فإن أكن أصبتُ فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علة فَمِثْلِي في ذلك مِثْلُ رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحَّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصَّادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك ممَّا ذكر هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لِمَا علَّلته من النحو هي أليق ممَّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها »(85).

وهذا الرأي الذي نقله الزجاجي عن الخليل يدل على تقدير صحيح للأمور، وينمُّ عن ذكاء مفرط وذهن وقَّاد فلا شك أنه وضعٌ للأمور في نصابها الصحيح بالنسبة للعلة، وأكد أنها ليست موجبة بل تحتمل الشك واليقين(86).

كذلك كان علي الأحمر (مؤدب الأمين) متقدِّماً على الفراء في حياة الكسائي لجودة قريحته وتقدُّمه في علل النحو ومقاييس التصريف(87) وكان أبو جعفر بن قادم

85- الإيضاح في علل النحو: 65، 66.

86- من الملاحظ أن الخليل لم يحدِّد نوع العلة التي تحدَّث عنها. ولعلَّ السَّبب في ذلك أن النحاة لم يكونوا بعد قد وصلوا إلى هذه المرحلة المتقدمة من التقسيم والتفريع. غير أنه يبدو لنا من قراءة النص أن الخليل لم يكن يقصد العلة التعليمية بأية حال. ذلك أن العلة التعليمية موجبة ولا تحتمل الشك، فهي كما قال ابن مضاء قدرت بالنظر كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه إلخ. أما العلل التي تحتمل الشك فهي العلل القياسية والعلل الجدلية والنظرية وكما يسميها ابن مضاء العلل الثواني والثوالث. وإذا كان الخليل يصرِّح بأن علله تحتمل الخطأ والصواب، وأنه من الممكن أن يجيء غيره بما هو أليق منها بالمعلول فإن ذلك يعني أنه لا يقصد العلل التعليمية بل القياسية أو الجدلية وهي العلل التي تظهر حكمة العرب وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم كما ذكر السيوطي. ينظر الاقتراح: 56. وهي التي يسميها ابن السراج علة العلة ويسميها ابن جني شرحاً وتفسيراً وتتميماً لها. ينظر: الخصائص 1/173. أما العلل التعليمية فهي في منتهى الوضوح والاستبانة فلا ينطبق عليها كلام الخليل.

87- ينظر نزهة الألباء: 97.

حسن النظر في العلل(88).

على أنَّني عند التعرض للحديث عن العلة يجب أن أُميِّز بين طائفتين من النحاة:

الأولى عرفت العلة ممارسةً وتطبيقاً، والأخرى عرفتها وصفاً وتنظيراً، وتحتوي كتب التراجم والطبقات على كثير من هؤلاء الذين صنَّفوا في العلة متجاوزين الممارسة والتطبيق إلى التقعيد والوصف النظري وقد نُسِبت إلى أفراد هذه الطائفة كتب في العلة أُثبت ما وقعتُ عليه منها في التالي:

1. العلل في النحو(89)، لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206 هـ).
2. علل النحو(90)، لأبي عثمان المازني (ت 230 أو 248 هـ).
3. علل النحو ونقض علل النحو(91) للحسن بن عبد الله المعروف بلغدة أو لكذة الأصبهاني (ت 311 هـ).
4. العلل في النحو(92)، لهارون بن الحائك من معاصري الزجاج.
5. المختار في علل النحو(93)، لمحمد بن أحمد بن كيسان (ت 320 هـ).
6. الإيضاح في علل النحو(94)، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ).
7. المجموع على العلل(95)، لمحمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان (ت 345هـ).
8. علل النحو(96)، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت 381 هـ).
9. شرح علل النحو(97)، لأبي العباس أحمد بن محمد المهلبي.

88- ينظر نزهة الألباء: 146 وإنباه الرواة 56/2.

89- ينظر نزهة الألباء: 92 ومعجم الأدباء 445/5.

90- ينظر معجم الأدباء 353/2 والمدارس النحوية: 116.

91- ينظر إنباه الرواة 43/3 ومعجم الأدباء 503/2.

92- ينظر معجم الأدباء 579/5 وبغية الوعاة 319/2.

93- ينظر م. ن: 94/5 وبغية الوعاة 19/1.

94- طبع هذا الكتاب مرتين الأولى في دار العروبة بالقاهرة سنة 1959 والثانية في دار النفائس في بيروت سنة 1973 وقد تولى تحقيقه والإشراف عليه الدكتور مازن المبارك.

95- ينظر معجم الأدباء 379/5.

96- ينظر بغية الوعاة 130/1.

97- ينظر معجم الأدباء 81/2.

10. تقسيمات العوامل وعللها[98]، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت 391 هـ).

ومن الجدير بالذكر أنَّه لم يسلم لي من هذا كله إلاَّ كتاب واحد هو الإيضاح في علل النحو للزجاجي. وإذا كان لي أن أعتبر بما هو موجود لا بما هو مفقود فإن الزجاجي وابن جني هما أبرز من كتب في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري وأولاهم بمنافسته ومجاذبته فضل الأسبقية فيه.

غير أن مساهمة ابن جنِّي في الموضوع أوسع وأشمل. ذلك لأن الزجاجي لم يكتب في العلة كتابة نظريَّة إلاَّ باباً واحداً لا يزيد عن ثلاث صفحات هو باب (القول في علل النحو)[99] وبقية ما في الكتاب ممارسات عملية لمفهومه عن العلة أو بالأحرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة فيه فهو من هذه الناحية يشبه كتاب (أسرار العربية) لابن الأنباري. أما ابن جنِّي فقد أطال القول في العلة وأحوالها وأوضاعها وشروطها ووجوه اختصاصها، وأحاط بالعلة من جميع نواحيها وأنه لم يترك فيها شاردة ولا واردة، وقد عرض لكل ذلك بعمق ونفاذ بصيرة، وهو يختلف في ذلك عن الزجاجي الذي كان في حديثه عن العلة ضنيناً مقلاً[100].

تعريف العلة

العلة لغةً: «عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف. وقيل: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه»[101].

وقد عَنِيَ ابن الأنباري بتعريف العلة القياسية وتعديد أنواعها ووصف حالاتها وأوضاعها وتبيين مسالكها وتحديد شروطها، ولا يتجاوزها إلى غيرها من العلل الأخرى من تعليمية أو جدلية أو ما سواهما وقد جاء ذكره لها في تعريفه للقياس بقوله:

---

[98] - ينظر معجم الأدباء: 378/3 وبغية الوعاة 584/1.

[99] - الإيضاح في علل النحو: 64 – 66.

[100] - ينظر: الخصائص 48/1، 144، 164، 166، 169، 173، 174، 181، 183، 184، 186، 194، 237.

[101] - كتاب التعريفات: 201.

« هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع »[102].

« فالعلة القياسية هي التي يكون فيها القياس سبباً في حمل كلام على آخر أو إلحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما من ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع »[103].

فالعلة ليست جوهراً ملموساً يقع تحت الحواس وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطاً تلازميّاً ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال، وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم ولا حكم دون علة[104].

يقول ابن الأنباري: « والعلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم »[105].

فابن الأنباري وضع يده على ما يمكن تسميته بالعلة الأصلية في مقابل العلة القياسية، وهي العلة التي تقترن بالحكم الذي يتضمنه الأصل المقيس عليه، فإذا وُجِدتْ في المقيس أكسبته نفس الحكم السابق، وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وأنها كامنة لا محالة في كل حكم إعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

شروط العلة

يتحدَّث ابن الأنباري عن شرطين وحيدين للعلة فقط هما:

1. **الطَّرْد**: إذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم ويستلزمه والعكس بالعكس وجب أن يكون الطَّرْد شرطاً في العلة، ومعنى ذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع[106].

ويذكر ابن الأنباري أن العلماء انقسموا طائفتين في هذا المجال إحداهما ترى أن الطَّرد شرط في العلة، والأخرى تجيز أن يدخلها التخصيص معتمدة على عدد من

102- لمع الأدلة: 93.

103- أسرار العربية.

104- ينظر ابن الأنباري وجهوده في النحو: 194.

105- لمع الأدلة: 122.

106- م. ن: 112.

الأمثلة والبراهين(107).

2. **العكس**: وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كل موضع فإن القياس المنطقي الذي يترتب على ذلك «أن يعْـدَمَ الحكم عند عَـدَمِها، وذلـك نحو عدم الرفع للفاعل لعدم استناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً»(108).

«ولاعجب في ذلك فإن العكس من طباع العلة فإن كل علة أخالت حكماً أخال عَدَمُها عدمَ الحكم»(109). وكما أخذ ابن الأنباري بمبدأ الطَّرْد في العلـة دون التَّخصيص أخذ بمبدأ العكس مخالفاً الذين لا يعتبرونه شرطاً.

و يحاول المبرِّد دائماً أن يسند آراءه بالعلل، فلا بدَّ لكل رأي من علة تبرِّره، كما كان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمِّمه فيما لا حاجة للنطق به، فمن علله النحوية تعليله لمجيء الإعراب في آخرالكلم دون أوائلها وأواسطها يقول: «لم يجعَلِ الإعراب أولاً؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يُبتدأ إلاَّ بمتحرِّك ولا يُوقف إلاَّ على ساكن، فلمَّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، ولمَّا فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يُجْعَل وسطاً؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسيَّة وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جُعِل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»(110).

وكان يعلل جواز نصب (حين) وخفضها عند إضافتها إلى فعل مبني، فيقول: «إن شئت خفضتَ (حين) وإن شئت نصبتَ، أما الخفض فلأنه مخفوض(111) وهو اسم منصرف، وأما الفتح فلإضافتك إياه إلى شيءٍ غير معرب فبنيته على الفتح؛ لأن المضاف والمضاف إليه اسم واحد فبنيته من أجل ذلك، ولو كان الذي أضفته إليه معرباً لم يكن إلاَّ مخفوضاً، وما كان سوى ذلك فهو لحنٌ، تقول: جئتك على حينِ زيدٍ، وجئتك في

107- ينظر لمع الأدلة: 112، 113.

108- م. ن: 115.

109- المنخول من تعليقات الأصول: 412.

110- الإيضاح في علل النحو: 76.

111- إنْ دخل عليه خافض.

حينِ إمرةِ عبد الملك، ومنه قول النابغة الذبياني(112):

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصبا وقلتُ: ألمَّا أصحُ والشَّيْب وازعُ

إن شئتَ فتحتَ وإن شئتَ خفضتَ؛ لأنه مضاف إلى فعل غير متمكن» (113). كما كان يعلِّل مجيء جمع المذكر السالم مخفوضاً بالحركات عند بعض الشعراء فيقول: «إنَّما فعل ذلك؛ لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها وجعل هذا الجمع كسائر الجمع، نحو: أفلس، ومساجد وكلاب، فإن إعراب هذا كإعراب الواحد، وإنما جاز ذلك؛ لأن الجمع يكون على أبنية شتى، وإنَّما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حدِّ التثنية لا يُكسَّر الواحد عن بنائه، فإن الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد والتثنيةُ ليست كذلك» (114).

ويعلِّل جواز صرف مالا ينصرف في الضرورة، فيقول: «وكل شيء لا ينصرف فصرفه في الشِّعر جائز؛ لأنَّ أصله كان الصَّرف، فلما احتيج إليه رُدَّ إلى أصله فهذا قول البصريين» (115)، ويبطل زعم من زعم أن كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز إلاَّ (أَفْعَل مِنْكَ) معلِّلاً صحَّة ما يقول: «وزعم الخليل أن هذا إذا كانت معه (منك) بمنزلة (أحمر)؛ لأنه إنَّما كَمُلَ أن يكون نعتاً بـ (منك) وأحمر لا يحتاج إليها فهو مع (منك) بمنزلة (أحمر) وحده، والدليل على أن (منك) ليست مانعته من الصرف أنه إذا زال عن بناء (أَفْعَلَ) انصرف نحو قولك: مررتُ بخير منك، فلو كانت (منك) هى المانعة لمنعت هنا» (116).

ويعلِّل المبرِّد تسكين الياء المنصوبة ضرورة بقوله: «وإنَّما جاز ذلك؛ لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبَّهها بهما، قال النابغة الذبياني(117):

112- في شرح ديوانه: 53 والكامل 149/1.

113- الكامل 149/1.

114- م. ن: 81/2.

115- م. ن: 204/1.

116- م. ن: 204/1.

117- في ديوانه: 77 والكامل 16/3.

رُدَّتْ عليه أقاصيهِ ولبَّده ضـرْبُ الوليدةِ بالمسحاة في الثَّأدِ

فأسكن الياء في (أقاصيه) ضرورةً»(118).

ويعلِّل كذلك تعليلاً جدليّاً في الحديث عن (لولا) التي تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء على رأي سيبويه فلا يزال يكثر من افتراض الأسئلة والإجابة عليها، ويتنقَّل من سؤال إلى آخر حتى يذكر في نهاية المطاف رأيه الذي لا يرى غيره، يقول: «فإن سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء فيقال: إذا قلتَ: لولاك فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فتقول: إنك تقول لنفسك: لولاي، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك: رماني، وأعطاني. فيقال له: الضمير في موضع ظاهره(119) فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلِمَ لا يكون في الفعل وما أشبهه؟ وزعم الأخفش (سعيد بن مسعدة) أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟ والذي أقوله: إنَّ هذا خطأ لا يصلح، إلاَّ أن تقول: لولا أنت، ومن خالفنا فهو لابدَّ يزعم أن الذي قلناه أجود ويدَّعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعْدِهِ»(120).

ومن علله الصَّرفية علَّةُ حذف بعض الحروف تخفيفاً، وذلك كحذف النون لقرب مخرجها من اللام فيقولون في بني الحارث وبني العنبر: بلحارث وبلعنبر وبلهجيم، كما يقولون: عَلْمَاءِ بنو فلان(121).

ومن علله في قلب الهمزة حرفاً يناسب حركة ما قبله للتخفيف ما جاء في كلمة (فئة) فقد رأى أن همزتها تقلب ياءً لعلَّة كسر ما قبلها، وكذلك إن كانت قبلها ضمَّة قلبت واواً، وإن كانت قبلها فتحة قلبت ألفاً نحو: جؤَن تقول: جُوَنٌ(122)؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها.

118- الكامل 16/3.

119- أي في موضع اسم ظاهر فلا يحتاج إلى نون الوقاية.

120- الكامل 247/3.

121- ينظر: الكامل 216/3، 257.

122- ينظر م. ن: 307/1.

وعلَّل تخفيف المثقَّل في الشعر؛ لأن القافية تتطلَّبه فقال: « والأواسيُّ، ياؤه مشـدَّدة وتخفيفها يجوز، ولو لم يجز في الكلام لجاز في الشعر؛ لأن القافية تقتطعه، وكـل مثقَّـل فتخفيفه في القوافي جائز »(123)، ومنه قول طرفة بن العبد(124):

أصحوتَ اليوم أم شاقتك هِرْ ومن الحبِّ جنونٌ مستعرْ

ويعلِّل المبرِّد لسقوط الواو الواقعة فاء (يفْعِل)، وذلك لوقوعها بين عدوتيها، فيقول: « قوله: (ولا يدينُ قتيلاً)، يُقال: وَدِيَ يَدِي، وكل ما كان من (فَعَلَ) ممَّا فاؤه واو ومضارعه (يَفْعِلُ) فالواو ساقطة منه؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، ولكن في (يَدِين) علَّة أخرى، وهي أن الياء التي هي لام الفعل بعد كسرة تعتلُّ اعتلال آخر (يرْمِي) وأوله يعتل اعتلال واو (يَعِدُ) واحتمل علتين لأن بينهما حاجزاً، ومثل ذلك: وعى يَعِي، ووَقَى يَقِي، ووَفَى يَفِي ووَشَى يَشِي، ووَنَى في أمر يَنِي »(125). كما يذكر المبرِّد أن الأصل في (طِيال) هو (طِوَال) معلِّلاً سبب قلب الواو ياءً وقوعها بين كسرة وألف قياساً بثياب، وحياض، وسياط إذ الأصل ثوب، وحوض، وسوط(126). ويعلَّل جواز قلب الواو همزة، فيقول: « وكل واو انضمَّت لغيرعلة فأنت في همزها وتركها بالخيار، تقول في جمع دار: أدؤر، وإن شئتَ لَم تهمز، وكذلك النؤوب، والقؤول؛ لانضمام الواو، فأمَّا الواو الثانية فإنها ساكنة قبلها ضمَّة وهي مَدَّة فلا يعتدُّ بها ...، وقولي: إذا انضمَّت لغير علة، فالعلة أن تكون ضمتها إعراباً نحو: هذا غَزْوٌ يا فتى، ودَلْوٌ كما ترى، فهذا ممَّا لا يجوز همزه؛ لأن الضَّمَّة للإعراب فليست بلازمة، أو تنضمُّ لالتقاء الساكنين، فذلك أيضاً غير لازم، فلا يجوز همزه ... »(127).

ويعلِّل لعدم جمع ما كان من (فاعل) نعتاً لمذكر على (فواعل)؛ لئلاَّ يلتبس بالمؤنث، فيقول: « ولا يقولون: ضارب وضوارب، وقاتل وقواتل؛ لأنهم يقولون في جمع ضاربة: ضوارب، وقاتلة: قواتل، ولم يأتِ ذلك إلاَّ في حرفين: أحدهما في جمع فارس: فوارس؛ لأن هذا ممَّا لا يُستعمل في النساء فأمنوا الالتباس، والآخر في جمع هالك:

123- ينظر الكامل: 8/4.

124- في شرح ديوانه: 45 وطبقات الشعراء: 58 وبلا نسبة في الكامل 8/4.

125- الكامل 219/2.

126- ينظر م. ن: 79/1.

127- م. ن: 52/1.

هوالك؛ لأنه مَثَلٌ فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال»(128)، ولهذا قالوا: هو هالك مع الهوالك.

تلك جولة ممتعة مع الأقيسة والعلل النحوية وموقف علماء العربية منها، كان يمكن لها أن تطول وتمتدَّ لولا أَنَّني لا أَودُّ الخروج عن الحدود المرسومة لهذا البحث، وفيما ذكرته كافٍ على كلِّ حال لإعطاء صورة واضحة عن هذا الموضوع الجدير بالاهتمام، خدمةً للغة العربية وإسهاماً في إثرائها.

128- الكامل: 2/45.

مصادر البحث ومراجعه

1. القرآن الكريم برواية قالون عن نافع، ط1، جمعية الدعوة الإسلامية طرابلس، ليبيا.
2. ابن الأنباري وجهوده في النحو، للدكتور: جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1981 م.
3. أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق 1957 م.
4. أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت 1973 م.
5. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، ط 4، 1999 م، مؤسسة الرسالة.
6. الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط 2، 1971 م، دار الفكر.
7. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد قاسم، ط1، 1976 م، مطبعة السعادة، القاهرة.
8. انباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمدأبوالفضل إبراهيم، ط1، 1986م، دارالفكرالعربي، القاهرة.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر.
10. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ط2، 1893 م، دار النفائس، بيروت.
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت.
12. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، دارالفطر للطباعة والنشر، القاهرة.
13. تجديد النحو العربي، الدكتور عفيف دمشقية، ط1، 1976 م، معهد الإنماء العربي بيروت، لبنان.
14. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن الغفَّار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط2، 1993 م، دار المأمون للتراث.
15. خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، 1983م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
16. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجَّار، المكتبة العلمية،

دار الكتب المصرية 1952 م.
17. ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، ط1، 1968م، دار المعارف، مصر.
18. ديوان العجاج، تحقيق سعدي ضنَّاوي، ط1، 1997م، دار صادر بيروت، لبنان.
19. ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق فضيلة الشيخ العلاَّمة محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع.
20. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، ط2، 1980 م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
21. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت 1980 م.
22. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت (37)، الكويت.
23. شذرات الذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1994م.
24. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزباني السيرافي، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، ط1، 1996م، دار الجيل، بيروت.
25. شرح المفصَّل، موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
26. شرح ديوان جرير، إيليا حاوي، ط2، الشركة العالمية للكتاب.
27. شرح شواهد المغني، عبد القادر البغدادي، مطبوع مع الخزانة.
28. طبقات الشعراء، محمد بن سلاَّم الجمحي، تقديم وتصحيح طه أحمد إبراهيم، ط2، 1988م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
29. العقد الفريد، لأبي محمد بن عبد ربه الأندلسي، ط1، 1996 م، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.
30. في أدلة النحو، الدكتورة عفاف حانين، ط1، 1977م، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر.
31. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ط 1987م، المكتب الإسلامي.
32. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط1، 1964م، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت.
33. القياس في النحو العربي ونشأته، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، ط1، 1997 م، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

34. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1997 م، دار الفكر العربي، القاهرة.
35. كتاب التعريفات، الجرجاني علي بن محمد علي، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الريَّان للتراث.
36. كتاب الحدود في النحو، الرماني النحوي، تحقيق الدكتور مصطفى جواد يوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد 1969م.
37. كتاب الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة.
38. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.
39. اللسان لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت.
40. لمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، 1971م، دار الفكر، بيروت.
41. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط4، 1980م، دار المعارف، القاهرة.
42. مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت 1996 م.
43. المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، القاهرة.
44. المزهر في علوم اللغة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى بك وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار التراث، القاهرة.
45. المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي، تحقيق علي جابر المنصوري، ط2، 1982 م، بغداد.
46. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط1، 1991 م، دارالكتب العلمية بيروت، لبنان.
47. مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، ط1، 1961م، دار المعرفة، القاهرة.
48. المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق 1970 م.
49. المنصف في شرح التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق إبراهيم

مصطفى وعبد الله أمين، ط1، 1954 م، 1960 م، دار إحياء التراث القديم.
50. نزهة الألباء، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر 1967م.
51. النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس، تلخيص ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، ط1، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا.
52. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، القاهرة، مصر.